جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٣٧)

آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية
فى المرحلة القادمة

يناير ٢٠٠١

آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعيه
فى المرحله القادمه

فريق البحث

أ.د. أحمد عبد الوهاب برانية . الباحث الرئيسى

أ.د. عماد الدين مصطفى .

د. نجوان سعد الدين .

د. سمير عريقات .

د. صادق رياض .

د. منى الدسوقى .

المحتويات

الموضوع	الصفحه
- تقديم	
- ملخص الدراسة	١
- الباب الأول : التعاون الزراعى المصرى "رؤيه تاريخيه"	
– تمهيد	٩
– الفصل الأول: التعاون الزراعى فى مصـــــــر قبل التحرير الإقتصادى	
١– تعريف التعاون	١٠
٢– تطور الحركه التعاونيه فى مصر	١٤
٣– إطار البنيان التعاونى الزراعى	١٩
٤– مهام البنيان التعاونى الزراعى	٢٥
– الفصل الثانى: التعاون الزراعى فى مصـــــــر وسياسات التحرير الإقتصادى	
١– الإصلاح الإقتصادى فى مصر	٣٤
٢– الإصلاح الإقتصادى وقطاع الزراعه	٣٥
٣– أثر التحرير الإقتصادى على التعاون الزراعى المصرى	٣٦
أ – أثر التحرير على تطور البنيان	
ب – أثر التحرير فى تطور المشروعات التعاونيه	
– الفصل الثالث: أهم محددات ومعوقات العمل التعاونى فى مصر	
أولا: المحددات والمعوقات الخارجيه	٤٩
– المحددات التشريعيه والتنظيميه	٥١
– المحددات التمويليه الخارجيه	٥٤
– المحددات التسويقيه الخارجيه	٥٥

الموضوع	الصفحه
ثانيا: المحددات والمعوقات الداخليه	
- المحددات التشريعيه والتنظيميه	٥٦
- المحددات التمويليه	٥٨
- المحددات التسويقيه	٥٨
الباب الثانى: مستقبل العمل التعاونى الزراعى فى ظل المتغيرات الحاليه والمستقبليه	
الفصل الأول : أهداف ومهام التعاونيات الزراعيه	
- تمهيد	٦٠
- الآثار السلبيه لسياسة التحرر الإقتصادى فى مصر	٦٢
- اهداف التعاونيات فى مصر	٦٥
- الآليات والإحتياجات المطلوبه لقيام التعاونيات بدورها المستقبلى	٧٥
- الفصل الثانى: أنشطة ومجالات التعاونيات الزراعيه	
أ - أنشطة ومجالات معروفه	٨٠
١- المجال الإنتاجى	٨٠
٢- التمويل التعاونى	٨٢
٣- التسويق التعاونى	٨٣
ب - انشطة ومجالات حديثه للتعاونيات الزراعيه	٨٤
١- إنشاء بنك للمعلومات الزراعيه والسوقيه	٨٥
٢- تنمية الموارد البشريه	٨٥
٣- التصنيع الزراعى	٨٥
٤- نقل التكنولوجيا	٨٥
٥- إنشاء النوادى العلميه بالمناطق الريفيه	٨٦
٦- نشر الوعى الصحى والبيئى	٨٦
٧- إنشاء جمعيات حماية المنتجين التعاونيين	٨٦

الموضوع	الصفحه
٨- المشاركه فى تحسين الأراضى وصيانتها	٨٦
٩- تقديم الخدمات الرياضيه والترفيهيه	٨٦
١٠- التوعيـة الدينيـه	٨٧
- الفصل الثالث: إدارة وتنظيم التعاونيات الزراعيه	
- تمهيد	٨٨
- إدارة وتنظيم التعاونيات الزراعيه	٨٩
أولا : الجمعيه العموميه	٩٠
ثانيا: مجلس الإداره	٩١
ثالثا: المستوى التنفيذى	٩٢
- الفصل الرابع: آفاق ومستقبل تعاونيات الثروه السمكيـه فى المرحله القادمه	
- تمهيد	٩٤
أولا : بعض محاور وأهداف سياسة التحرر الإقتصادى	٩٤
ثانيا: السمات الخاصه بتعاونيات الثروه المائيه	٩٦
ثالثا: البنيان التعاونى للثروه المائيه	٩٧
رابعا: المشاكل والمعوقات التى تواجه تعاونيات الثروه المائيه	١٠٢
خامسا: مستقبل تعاونيات الثروه المائيه فى المرحله القادمه	١٠٦
- الخلاصه والتوصيات	١٠٨
- المراجع	١١٢

تقديم

إتجهت مصر منذ نهاية الثمانينات إلى تحرير الإقتصاد القومى إتجاها فرضته أوضاع وقضايا الإقتصاد المصرى بهدف زيادة معدلات التنميه وتحسين نوعية الحياه ، ولقد كان لهذا الإتجاه إنعكاساته الإقتصاديه والإجتماعيه على كافة جوانب الحياه فى مصر .

ولما كانت التعاونيات المصريه وبصفه خاصه الزراعيه قد تفاعلت وتأثرت بالمتغيرات والمستجدات التى واكبت هذا التحول وأثرت فيها الأمر الذى تطلب وبعد عشرة سنوات من التحرير الإقتصادى وحصاد سياساته أن يكون لهذه التعاونيات رؤيه مستمده من خبرة الماضى العريقه ومقتضيات الحاضر وبما يلائم ماستجد على الساحه الإقتصاديه والإجتماعيه .

وفى محاوله لرصد الواقع الراهن للتعاونيات الزراعيه المصريه واستشراف آفاق المستقبل ومحدداته الداخليه والخارجيه تضمنت هذه الدراسه بابين .

الباب الأول يعرض رؤيه تاريخيه للتعاون الزراعى المصرى ويرصد واقعه الراهن وقد جاء هذا الباب فى ثلاثة فصول تناول الفصل الأول التعاون الزراعى فى مصر قبل التحرير الإقتصادى وجاء الفصل الثانى بعنوان التعاون الزراعى فى مصر وحصاد التحرير . والفصل الثالث – أهم محددات ومعوقات العمل التعاونى فى مصر سواء الداخليه أو الخارجيه .

ويتضمن الباب الثانى بعنوان "مستقبل العمل التعاونى الزراعى فى ظل المتغيرات الحاليه والمستقبليه" . أربعة فصول الأول بعنوان أهداف ومهام التعاونيات الزراعيه والثانى بعنوان انشطة ومجالات التعاونيات الزراعيه ، والفصل الثالث إختص بإدارة وتنظيم التعاونيات الزراعيه ، وقد تم تخصيص الفصل الرابع من هذا الباب لتعاونيات الثروه السمكيه نظرا للطبيعه الخاصه لهذا النشاط والدور الهام والمحورى للتنظيمات التعاونيه فى هذا القطاع .

وقد قام بإعداد الدراسه كل من أ٠د٠ أحمد عبد الوهاب برانيه (البـــاحث الرئيســـى) وأ٠د٠عماد الدين مصطفى ود. نجوان سعد الدين ود. سمير عريقات ود٠ صادق ريـــاض ود٠ منى الدسوقى .

ونتمنى أن تحقق الدراسه الفائده المرجوه منها فى وقت تعد التعاونيـــات الزراعيـــه ركيزه هامه وضروريه ومستقبليه للتنميه الإقتصاديه والإجتماعيه فى مصر .

والله ولى التوفيق

الباحث الرئيسى

أ٠د٠ أحمد عبد الوهاب برانيه

الجداول - الأشكال

الجـــــــداول	الصفحة
١- جدول رقم (١) تطور أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية خلال الفترة ١٩٨٨/٦/٣٠ - ٢٠٠٠/٦/٣٠ (قطاع الائتمان الزراعى)	٢٠
٢- جدول رقم (٢) الجمعيات الزراعية التعاونية المحلية متعددة الأغراض طبقاً للزمام	٢٢
٣- جدول رقم (٣) العضوية ورؤوس أموال تعاونيات الائتمان الزراعى	٢٤
٤- جدول رقم (٤) تطور حجم استثمارات المشروعات بالجمعيات التعاونية الزراعية متعددة الأغراض خلال الفترة (٨١- ١٩٩٦)	٣٨
٥- تطور تعامل الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض بقطاع الائتمان ومستلزمات الإنتاج خلال فترتى ما قبل وبعد التحرير الاقتصادى (٨٧-٩١) (٩٢-٩٦)	٤١
شكل رقم (١) البنيان التعاونى للثروه المائية	١٠١

ملخص للدراسة

تضمنت دراسة آفاق ومستقبل التعاونيات الزراعية فى المرحلة القادمه تحليل ورصد المسيره التعاونيه منذ نشأتها متضمنه المهام والأسس والمحددات والتاريخ التعاونى للتعاون الزراعى فى مصر بكل إيجابياته وسلبياته ثم رصد الواقع الراهن للتعاونيات فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى ووضع تصور مستقبلى لما يمكن ان تكون عليه التعاونيات .

ولقد جاءت الدراسة فى بابين تناول الباب الأول الوضع الراهن منذ بدأ التعاون مسيرته المنظمه خلال عام ١٩٠٨ وتتابعت المسيره بصدور العديد من القوانين لتنظيم واستكمال البنيان التعاونى الذى شهد العديد من التغيرات التنظيمية والتشريعيه التى إنتهت بوضع القانون الموحد للتعاونيات عام ١٩٨٠ ، ورغم إمتداد هذه المسيره إلا أن التعاون بمنظماته وهياكله لم يؤد المهام التى اضطلع للقيام بها ولم يكن ذلك تقصيرا فى تطبيق الأسس والمبادىء التعاونيه التى قامت التعاونيات على أساسها ولكن لارتباط التعاون كنظام إجتماعى وإقتصادى بالايدولوجيات التى مر بها الاقتصاد المصرى والتى تباينت اهدافها بين تحقيق أهداف النظام الرأسمالى قبل قيام الثوره والنظام الاشتراكى خلال عقدى الستينيات والسبعينيات ، والنظام الاقتصادى المختلط خلال العقود الأخيره من القرن العشرين والتى ارتبطت بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى والاصلاح الاقتصادى .

ومن ثم فقد إختلفت مهام التعاون كنظام إقتصادى وإجتماعى إلتصق بكل الايدولوجيات السابقه خلال مسيرتها لتحقيق اهدافها ، ولم يكن إنحراف التعاون عن تأدية دوره بالصوره المأموله مقتصرا على الأسباب السابقه فقط بل كان لتدخل الحكومه بصدور العديد من القوانين والتشريعات كبير الأثر فى إنحراف البنيان التعاونى عن مساره وتقصيره فى تأدية مهامه ، وكانت هذه السمه أكثر وضوحا خلال السبعينات وأوائل الثمانينات حيث أوكلت مهام التعاون لبنك التنميه والائتمان الزراعى وفروعه فى القرى للقيام بها ، وتجمعت كل خيوط الإنتاج الزراعى لبنك التنميه ليحركها حسب إرادته وأهدافه لتحقيق مصلحة البنك على حساب مصالح المنتجين الزراعيين ، حيث كانت له الكلمه العليا فى تحديد المقننات السماديه ومقننات التقاوى والبذور والمبيدات كما وتسعيرا ، ومن ثم كانت سيطرته على العمليات الزراعية بالتحكم فى القروض العينية والنقدية التى ارتبطت بأداء العمليات الزراعيه

خلال مرحلة الإنتاج ولم تكن مرحلة التسويق بعيده عن تدخل البنك بل تم تحديد الكميات الموردة من معظم الحاصلات الزراعية وتم تسليمها إجباريا بالسعر الذى تحدده الحكومه على أن يحصل البنك على مستحقاته ويحصل المنتج على ماتبقى من ذلك والذى لم يسمن ولم يغنى من جوع ، ولم يخرج الإقتراض لشركة الآلات الزراعيه وإقامة مشاريع الإنتاج الزراعى أو الحيوانى عند هذا المنحى ، ومن ثم فلم يبقى من أسس التعاون التى قام عليها سوى صورة باهته لاتمت للتعاون بصله سوى صلات واهيه لاتحمل من معنى التعاون سوى الشكل دون الجوهر . وكان لصدور قانون التعاون الموحد عام ١٩٨٠ بتعديلاته الأثر العظيم فى عودة روح التعاون للتعاونيات الزراعية المتعدده الأغراض والنوعيه مما جعلها تعود للقيام بالمهام التى إضطلعت بها والتى سلبها بنك التنمية لفتره من الزمن والتى تمثلت فى تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدوره الزراعيه من خلال تركيب محصولى ملائم لتلبية إحتياجات السكان من ناحية وتحقيق أهداف التصدير من الناحية الأخرى ، بالاضافه للقيام بالإقراض التعاونى لمباشرة النشاط الزراعى بشروط ميسره لاتثقل كاهل المنتج الزراعى وتحقق له عائد مجزى يؤدى لرفع مستوى معيشته ، كما إلتزمت التعاونيات من خلال مهامها العديده بأداء كافة الخدمات الزراعيه متضمنه إمداد المزارعين بالتقاوى الجيده ، والأسمده اللازمه فى الوقت المناسب بالأسعار الملائمه ، وكذلك القيام بمهام المكافحه اليدويه والكيمائيه والحيويه للآفات والحشرات التى تصيب المحاصيل الزراعيه وكذلك المساعده فى ميكنة العمليات الزراعية توفيرا للوقت والجهد ورفعا لكفاءة العمليات الزراعيه وزيادة للإنتاج ، كما إهتمت بتحسين الأراضى الزراعية وزيادة خصوبتها بتنفيذ شبكات الصرف المغطى وإضافة الجبس الزراعى ومخصبات التربه لزيادة الإنتاجية بالمحافظة على خواص التربه . كما إستكملت التعاونيات دورها بالقيام بالمشروعات الإنتاجيه فى مجال الأمن الغذائى من خلال الصناعات الغذائية والزراعيه داخل القريه لرفع دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم كأحد أهداف التنميه الريفيه .

ولم يكن تسويق الحاصلات الزراعيه خارج مهام التعاونيات بل إلتزمت بتسويق الحاصلات لتجنب المنتجين إستغلال الوسطاء ، وتأدية الخدمات التسويقيه بكفاءه عاليه الأمر الذى أدى إلى زيادة دخول المنتجين وتعظيم أرباحهم . إلا ان هذه المهام رغم ارتباطها الوثيق بتحقيق أهداف التعاون التى قام من اجلها لم يتحقق منها الكثير خلال مسيرة التعاون بسبب العديد من القوانين التى أصدرتها الحكومه والتى أبعدت التعاونيات عن الأسس التى

عليها والتى تضمنت ديمقراطية الاداره ، وباب العضويه المفتوح ، وكذلك توزيع العائد على المعاملات بما يعود على الأعضاء والمجتمع الريفى بالنفع والفائده ، بالاضافه إلى الأسس التى تتضمن الفائده المحدوده على رأس المال ، والتنميه الإجتماعية والتعليمية ، وكذلك الحياد السياسى والدينى .

ولما كان البنيان التعاونى ينتشر فى ربوع مصر ويضم نحو ٥٢٥٧ جمعيه تعاونيه زراعيه على كافة مستويات البنيان التعاونى (قرية - مركز - محافظه - عامه) منها ٤٤١١ جمعيه تعاونيه زراعيه متعددة الأغراض ونحو ٨٤٦ جمعيه نوعيه وعلى رأسهم جميعا الاتحاد التعاونى ، ونظرا للعلاقه العضويه بين التعاونيات والقطاع الزراعى فقد تأثرت التعاونيات بتحرير القطاع الزراعى نتيجة لتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى من خلال برنامجى التثبيت والاصلاح الهيكلى والذى إنعكس على القطاع الزراعى فى صوره تحرير العلاقات الإنتاجيه من القيود التشريعيه والتنظيميه التى كبلت القطاع الزراعى خلال فترة التخطيط المركزى ، ويعتبر القطاع الزراعى من القطاعات التى قطعت شوطا كبيرا فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى حيث تم تحرير العلاقه بين المالك والمستأجر بحيث أصبحت خاضعه للعقود المدنيه التى تتم صياغتها بالتراضى بين المالك والمستأجر وفقا لعوامل العرض والطلب المقرره على النشاط الزراعى . كما تخلت الحكومه خلال تنفيذ الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعه عن تنظيم الدوره الزراعيه وإختيار التركيب المحصولى الملائم، وتوقف دور الحكومه عن التخطيط التأشيرى للتركيب المحصولى فى حدود إحتياجات السكان ومتطلبات التصدير ، وفى إطار تخفيض النفقات الحكوميه وترشيد المصروفات تخلت الحكومه عن دعم مستلزمات الإنتاج من تقاوى وأسمده ومبيدات ، كما إقتصر دور بنك التنميه والائتمان الزراعى وفروعه بالقرى على القيام بمهام البنوك التجارية أما علاقته بالنشاط الزراعى فقد توقفت عند التدخل لإعادة التوازن لسوق مستلزمات الإنتاج عند إختلال العلاقة بين عوامل العرض والطلب وظهور الاحتكارات ومايتبعها من التحكم فى العرض والأسعار . كما قامت الحكومه بإلغاء العديد من القوانين التى كانت تجرم المزارعين لمخالفة الدوره الزراعيه وعدم الالتزام بالتركيب المحصولى المقرر وكذلك عدم توريد المحاصيل بالأسعار التى تحددها الحكومه خاصة محاصيل القطن والأرز وقصب السكر كما ألغت القوانين الخاصه بعدم نقل بعض المحاصيل بين المحافظات إلا بعد تاريخ معين يسمح للشركات الزراعية بالحصول على إحتياجاتها من المواد الخام الزراعية كما ألغت القوانين

الخاصه بعمل الفراكات الأهليه والمتعلقه بمواعيد تشغيلها وامتد التحرير ليشـــمل القوانيـــن المنظمه للتجاره الداخليه والخارجيه خاصة محاصيل التصدير والاستيراد ، كما تخلت الدولـــه عن دورها فى التسويق التعاونى للمحاصيل الزراعيه والتحديد الاجبارى للكميـــات المـــورده بالأسعار التى تحددها الحكومه كما تخلصت الحكومه من المشاريع الزراعيه بالمحافظات أمـــا بالبيع للعاملين بها أو مستثمر رئيسى ، وفى إطار توسيع قاعدة الملكية لصغار المزارعين تم ربط أراضى الاستصلاح الزراعى على مستأجريها من خلال العديد من التسهيلات فى السداد.

وكان لتحرير القطاع الزراعى أثره الذى لاينكر على التعاونيات الزراعيه لما يربطهما من علاقات عضوية حيث اوضحت الدراسه زيادة عدد الجمعيات التعاونيه الزراعيه متعـــددة الأغراض عام ٩٦ بنحو ٣٤ جمعيه عما كانت عليه عام ١٩٩١ حيث أصبح عددهـــا ٤٤١١ جمعيه ، وقد تضمنت الزياده كل من الجمعيات المحليه متعددة الأغراض بنحو ٣١ جمعيـــه ، والجمعيات المشتركه متعددة الأغراض نحو ثلاث جمعيات فقط ولم تتأثر الجمعيات المركزيـــه أو العامه .

وعلى الجانب الآخر فقط إنخفض عدد الجمعيات النوعيه المحليه من ٨٤٧ جمعيـــــه عام ٩١ الى ٧٦١ عام ٩٦ أى إنخفض عدد الجمعيات بنحو ٨٦ جمعيه ويرجع ذلك الى حـل وتصفية عدد من جمعيات الثروه الحيوانيه خاصه بعد الغاء دعم الاعلاف ونظام التأمين على الماشيه والتسهيلات الممنوحه لمشاريع الإنتاج الحيوانى . من ثم فقـــدت جمعيـــات الـــثروة الحيوانيه النشاط الذى كانت تقوم به .

كما أوضحت الدراسه زيادة استثمارات الحكومه فى العديد من المشروعات التعاونيـــه خاصة مشاريع الأمن الغذائى ومشاريع صناديق مستلزمات الإنتـــاج مـــن تقـــاوى وأســـمده ومبيدات ، وكذلك زادت الاستثمارات فى مشاريع الميكنه الزراعيه حيث تـــم التخلـــص مـــن الالآت القديمه والحصول على الآلات الحديثه التى تواكب التطور التكنولوجـــى فـــى تحديـــث أساليب الإنتاج .

ولما كانت الأسس التعاونيه تشير إلى توزيع العائد على المعاملات وكذلـــك توزيـــع جزء من الأرباح الموزعه على التنميه الريفيه فى القريه بدعم المشروعات الصغيره الحرفيه

والبيئيه لذا فقد زادت الاستثمارات الموجهه الى مشاريع الخدمات ولتخفيف المثالب التى أفرزها تطبيق الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعه إستحدثت التعاونيات العديد من الخدمات فى المجال الاجتماعى والثقافى والتعليمى وذلك بالقيام بإنشاء الوحدات الصحيه فى المناطق المحرومه وكذلك القيام بعملية محو الأميه وفصول التقويه ، وإقامة نوادى الاستماع وندوات تثقيفيه وتعليميه والاهتمام بخدمات الارشاد الزراعى فى مجال الانتاج النباتى والحيوانى .

وتوضح الدراسه ان حجم الاستثمارات فى مشروعات الأمن الغذائى بالجمعيات التعاونيه الزراعيه متعددة الأغراض قد ارتفع من ١٨,٨ مليون جنيه فى متوسط الفتره (٨٧ - ٩١) الى نحو ٢١,٢ مليون جنيه فى متوسط الفتره من (٩٢ - ٩٦) بنسبة زياده ١٣,٣% عما كان عليه فى الفتره الأولى ، بينما إرتفعت استثمارات مشروعات الميكنه من ١٤,٦ مليون جنيه خلال متوسط الفتره (٨٧ - ٩١) الى ١٩,٩مليون جنيه فى متوسط الفتره (٩٢ - ٩٦) بنسبة زياده ٣٦,٣% ، بينما زادت الاستثمارات فى صناديق مستلزمات الإنتاج بنحو ٢٣,٦ مليون جنيه يمثل نحو ٨٧٤% عما كانت عليه فى متوسط الفتره من (٨٧ -٩١) حيث ارتفع حجم الاستثمار من ٢,٧ مليون جنيه الى ٢٦,٣ مليون جنيه بين الفترتين (٧٨ - ٩١) ، (٩٢ - ٩٦) ، كما زادت الاستثمارات فى المشروعات الخدميه من ٣,٢ الى ٨,٢ مليون جنيه خلال متوسط فترتى الدراسه ومن ثم فإن إجمالى المشروعات قد ارتفع من ٣٩,٣ الى ٧٥,٨ مليون جنيه خلال متوسط فترتى الدراسه بنسبة ٩٣% تقريبا .

وإذا كان لسياسة الاصلاح الاقتصادى العديد من الآثار الإيجابيه فإن لها بعض الآثار السلبيه فى مجال المعاملات والتسويق ويرجع ذلك الى عدم استقرار أسواق مستلزمات الانتاج من ناحيه وعدم الانتهاء من الغاء التسويق التعاونى لكافة المحاصيل الزراعيه .

كما تناول الفصل الثالث من الباب الأول أهم محددات العمل التعاونى فى مصر حيث إستعرض المحددات الداخليه التى تواجه قطاع التعاون الزراعى وقد أوضحت الدراسه أن المحددات التشريعيه الداخليه تواجه العديد من الصعوبات وأوجه القصور سواء بالنسبه لتشكيل مجالس الإداره أو ضعف الرقابه الشعبيه وتعطيل العديد من الأسس التى قامت عليها التعاونيات ولم يتبق للتعاون من مهامه إلا القدر اليسير الذى لايتناسب مع هيكل التعاون وتنظيماته التى تغطى ربوع جمهورية مصر العربية ، وارجعت الدراسه نواحى القصور الى

التشريع التعاونى السابق الذى أفقد الحركه التعاونيه اهم خصائصها المتمثلـــه فـــى الاتحـــاد والتكامل بين التعاونيات ، كما أجهض مبدأ ديمقراطيه الاداره بتشديد القيود التشريعيه سـواء للترشيح لمجلس الاداره او اعلان الفوز كما أشارت الدراسه الى اهم المحـــددات التمويليـــه والتى تمثلت فى ضيق فرص التمويل الذاتى لانخفـــاض التراكمـــات الرأســماليه للجمعيـــات التعاونيه الزراعيه ، وتخلى بنك التنميه والائتمان الزراعى وفروعه عن تمويل المزارعيـــن بفائدة مخفضه تتفق مع الأهداف التى قام من اجلها ولم يختلف كثيرا عن مســـيرة البنـــوك التجاريه فى تعاملها مع المنتجين وقد انعكس ضعف فرص التمويل على الأنشطه الزراعيـــه والاستثمارات فى قطاع الزراعه ومن ثم على التنميه الريفيه الاقتصاديه والاجتماعيـــه فـــى قرى مصر .

وإستعرض هذا الفصل المحددات التنظيميه والتخطيطيه والاداره الداخليه وأوضحـــت الدراسه ان هناك نوع من التداخل وعدم التحديد للوظائف الاداريه أو الفنيـــه او التنظيميـــه داخل التعاونيات إضافه لضعف الجهود التى بذلت لرفع كفاءة القيادات التعاونيه وكذلك إنعدام التخطيط العمالى والعملى لضعف الجهاز الشعبى والتنفيذى وعدم وضوح دور التعاونيات فـــى الخطه القوميه خاصه إبان تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى كما تناول المحددات التســويقيه وأوضح أن التعاونيات قد إنحسر دورها على بعض المحاصيل الزراعيه حيـــث تفتقـــد الـــى عناصر نجاح العمليه التسويقيه سواء فى ضيق منافذ العرض وعدم ارتباط التسويق بـــالطلب وضعف الامكانيات الخاصه بالنقل والحفظ والتبريد والفرز والتعبئه وغيرهـــا مـــن المراحـــل التسويقيه الأمر الذى إنعكس على إنخفاض نصيب المنتج من ســـعر المســـتهلك ، وتذبـــذب الأسعار لمعظم المحاصيل الزراعيه وزيادة نسبة الفاقد مما أدى لانخفـــاض العـــائد الصـــافى للمنتج كما تناول فى مجال المحددات الخارجيه كل من التشريعات التعاونيه والتمويل التعاونى والتنظيم والاداره والتسويق التعاونى وبين أن هذه المحددات قد لعبت دورا هاما فـــى عـــدم تحقيق الأهداف المنوط للتعاونيات القيام بها فى مجال التنميه الزراعيه والريفيه ، وان هـــذه المحددات تتسم بأنها محددات للتعاونيات بصفه عامه والتعاونيات الزراعيه بصفه خاصـــه ، ومن ثم فإن وضع استراتيجية للتعاون فى المرحله المقبله يجب أن تتضمـــن عـــلاج لكافـــة نواحى القصور التى أفرزتها المحددات الداخليه والخارجيه وأن تتضمن التشريعات والقوانين مايمكن التعاونيات من ملاحقه التغيرات المتسارعة فى ظـــل تطبيـــق سياســـة الاصـــلاح الاقتصادى .

كما يتضمن الباب الثانى من الدراسه التعرف على أهداف ومهام التعاونيات الزراعية فى ظل المتغيرات الحاليه والمستقبليه ، وقد تناول أهم هدفين رئيسيين وهما الارتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لاعضاء الجمعيات التعاونيه ، وكفاءة الاداره ماليا واداريا . حيث تم تقسيم هدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى إلى أهداف إقتصاديه وأخرى إجتماعيه وثقافيه .

واستعرضت الدراسه كلا من الأهداف الوسيطه والثانويه التى يمكن من خلالهما تحقيق الهدفين الرئيسيين للتعاونيات الزراعية مستقبلا ، فمن أهم الأهداف الوسيطه القضاء على سلبيات المرحلة الماضية واستقلالية التعاونيات مستقبلا ، وتغيير البنيان التعاونى شكلا وهيكلا ، بالاضافه الى أهمية تملك الحركة التعاونيه الزراعية لمؤسساتها التمويلية، والتسويقية ، وإنشاء شبكة اتصالات حديثه وبنك للمعلومات ، وتشجيع التصنيع الزراعى .

أما أهم الأهداف الثانوية فتتمثل فى المشاركة فى القضاء على مشكلة البطالة بالمناطق الريفية ونشر الوعى والتعليم والتدريب التعاونى ، والمشاركة فى تصدير المنتجات الزراعية ، هذا بالاضافه الى الأهداف العامة كتأمين القروض الزراعية وتوفير الخدمات وخاصة الميكنة وتخطيط وتنظيم المشروعات الإنتاجية والمساهمة فى تطوير وتنمية المجتمع ، وتشجيع عمليات الادخار التعاونى وتسويق منتجات الاعضاء .

كما تناول هذا الجزء معايير تحقيق الأهداف المستقبلية للتعاونيات الزراعية سواء معايير أثر تقديم الخدمات للاعضاء فى تحسين احوالهم الاقتصادية او المعايير الاجتماعيه . كما استعرضت الدراسة بعض التعديلات المقترحة لتعزيز دور التعاونيات مستقبلا ومنها التعديلات المؤسسية ، التعديلات الوظيفية ، التعديلات فى اللوائح والقوانين والتشريعات ، التعديلات الخاصة بالسياسات والاستراتيجيات وأخيرا التعديلات الخاصة بالجوانب التمويلية والاستثمارية .

وفيما يتعلق بانشطة ومجالات التعاونيات الزراعية فى ظل المتغيرات الاقتصادية ، فقد تم حصر لأهم هذه الأنشطة والتى يمكن للتعاونيات القيام بها مستقبلا فى نوعين من الأنشطة :

أ - أنشطة معروفة وتقوم بها التعاونيات الزراعية كمجال الانتاج الزراعى بما يتضمنه من توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى ، والتدريب التعاونى ، وتنظيم هذا الإنتاج ، وتقديم الخدمات الزراعية للمنتجين الزراعيين ، والتمويل التعاونى واهمية تنويع مصادره ، وفى هذا الصدد أشارت الدراسه الى تجربة الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالدقهلية فى استحداث حساب التكافل بين الجمعيات الزراعية كمثال للتمويل التعاونى الذاتى ، هذا الى جانب أنشطة التعاونيات الزراعية فى مجال تسويق منتجات الأعضاء .

ب- انشطة حديثة وتتضمن إنشاء بنك للمعلومات الزراعية والتسويقيه ، التنمية البشرية ، التصنيع الزراعى ، نقل التكنولوجيا ، نشر الوعى الصحى والبيئى ، إنشاء النوادى العلمية بالمناطق الريفية ، إنشاء جمعيات حماية المنتجين الزراعيين ، المشاركة فى برامج تحسين الأراضى الزراعية وصيانتها ، التوعية الدينية ، وأخيرا تقديم الخدمات الرياضية والترفيهية .

ونظرا للطبيعه الخاصه لتعاونيات الثروه السمكيه فقد أفرد لها الفصل الرابع من الباب الثانى حيث تم إستعراض السمات الخاصه بتعاونيات الثروه السمكيه وأهم المشاكل والمعوقات التى تواجه تعاونيات الثروه المائيه وأخيرا تقديم مقترحات محدده لتفعيل دور تعاونيات الثروه المائيه لمواجهة المتغيرات الحاليه والمستقبليه .

الباب الأول

التعاون الزراعى فى مصر " رؤيه تاريخية "

- الفصل الأول : التعاون الزراعى فى مصر قبل التحرير الاقتصادى
- الفصل الثانى : التعاون الزراعى فى مصر وحصاد التحرير الاقتصادى
- الفصل الثالث : أهم محددات ومعوقات العمل التعاونى فى مصـــــــر

الفصل الأول : التعاون الزراعى فى مصر قبل التحرر الاقتصادى

تمهيد :

لم يكن مفهوم التعاون كقطاع من قطاعات الاقتصاد القومى من المفاهيم عديمة الهوية مقطوعة الجذور ، بل تمتد جذوره إلى أغوار التاريخ فى مراحله المختلفة حيث جبلت الطبيعة البشرية على التعاون فى مختلف شئونها سواء أمتد ذلك لدرء خطر الفيضانات أو لتوفير الغذاء أو لإعداد المأوى ، ومن ثم فقد غرست بذور التعاون فى فترات متفاوتة خلال تاريخ البشرية مرتبطة بتحقيق عون الذات من خلال العون الجماعى تحقيقا لمأرب أو حلا مشكلة أو تخفيفا لكرب .

ونبتت بذور التعاون ونمت وترعرعت لتأخذ الشكل الذى أصبحت عليه المنظمات المعاصرة ، وإن كان التعاون فى مراحله البدائية قد اصطبغ بطابع التعاون الفطرى أو الطبيعى ، فلم يأخذ شكلة المنظم الذى أستند على الأسس التعاونية وتبلور فى صورته التى تراه عليها الآن إلا فى أعقاب ظهور الرأسمالية الحديثة التى احتلت مكانتها على أنقاض النظام الأقطاعى ، ولم يكن ظهور الرأسمالية متدثرة بمبدأ الحرية الاقتصادية نعمة خالصة للبشرية حيث ركزت أسمى أهدافها فى تحديد كميات الإنتاج والأجور والأسعار بما يضمن العائد المجزى والربح الوفير لصاحب المشروع دون ما اعتبار للقيم الأخلاقية والإنسانية والاجتماعية التى انعكست فى مظالم لا حدود لها لطبقة العمال ، الأمر الذى أثار العديد من المفكرين والكتاب والفلاسفة على فلسفة النظام الرأسمالى ومحاولتهم الدائبة لعلاج المشاكل وتخفيف الكروب ، وقد تبلورت العديد من هذه الجهود لتعطى ثمارها فى شكل تعاونيات حديثة شملت العديد من المجالات وغطت العديد من الأنشطة سواء الإنتاجية أو الاستهلاكية او الخدمية او التمويلية فى مجالات الزراعة والصناعة والتمويل والتسويق والإسكان . ويشير مفهوم التعاون إلى أنه ترابط مجموعة من الأفراد على اساس من الحقوق والالتزامات المتساوية للتغلب على ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية او السياسية او القانونية ذات الارتباط الوثيق والمباشر بمستوى معيشتهم ، سواء كانوا منتجين أو مستهلكين .

فالتعاون تجميعا للقوى الاقتصادية الفردية تجميعا يحقق مجهودا مشتركا بهدف الوصول الى نتائج تسعى أليها مجموع هذه القوى الفردية ، والتعاون كسلوك إنسانى لم يخلو منه عصر من العصور البشرية حيث لجأ أليه الإنسان فى عمله وتصرفاته العامة والخاصة وقد كان فى الماضى ولا يزال فى الوقت الحاضر وسيلة للدفاع عن الحقوق ومكافحة الظروف الاقتصادية السيئة التى نتجت عن تطور النظم الاقتصادية المختلفة منذ بدأ الثورة الصناعية والتطور التجارى فى العالم .

وسواء كان التعاون إنتاجيا او استهلاكيا او خدميا أو تمويليا فلابد أن يتحقق عن طريق تضامن الأفراد خلال عملا مشتركا يتبادلون فيه الخدمات ويقتسمون المنافع الناجمة عنه بنسبة تعامل كل منهم ، وأن تتسم الإدارة خلال هذا التضامن بالديمقراطية وألا يكون لكل عضو سوى صوت واحد بصرف النظر عما يمتلكه من أسهم فى التعاونية التى تكون فى العادة غير محددة العدد ، ويكون لكل شخص الحق فى الاكتتاب فيها أو التنازل عنها لأى شخص آخر وفقا لاحكام القانون ونظام كل جمعيه ، ونظرا لاختلاف النظام التعاونى فى بعض جوانبه عن النظم الاقتصادية السائدة فإن الفائدة لا تزيد عن ٦% من القيمة الاسمية لرأس المال .

ورغم تنوع الجمعيات التعاونية بين جمعيات الإنتاج والبيع والشراء والاستهلاك والائتمان والخدمات فإنها ترتكز جميعا على أربع مفاهيم أساسين للتعاون فى كل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية ، حيث يرى البعض أن التعاون وسيلة من وسائل الإصلاح الإجتماعى التى تهدف الى تغيير معيشة الأفراد الى ما هو أفضل بالمساهمة أساسا فى الحياة السياسية على اعتبار أن التعاونية نظام ذو صبغه قانونية تتضح فيها الحقوق والواجبات من جانب الأعضاء بكل دقه وعناية ، مثل حقوق الملكية والعقود ونقل ملكية الأسهم بين الأعضاء ويتوقف نجاح التعاونية على مدى تطبيق الأعضاء للأسس التعاونية .

ومن ثم فالتعاون من هذا المنظور يعتبر مؤسسات اقتصادية واجتماعية تقوم على أسس المشاركة وعون الذات والاداره الذاتية والانتماء بما يؤهلها لدور ذات مغزى فى القرية بما تحدثه من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية .